

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

صفر سنة اثنتين وسبعمائه ودفن بالقرافه ومولده في شعبان سنة خمس وعشرين وستمائه في كتابه الاقتراح في علوم الحديث الذي نظمه الناظم وشرحه بعد ردهما كما تقدم في الجواب عن الإشكال ما حصله ان انفرد الحسن في سند أو متن الحسن فيه ذو اصطلاح أي الاصطلاح المشترك فيه القصور عن الصحة وإن يكن الحديث صح أي وصف مع الحسن بالصحة فليس يلتبس حينئذ الجمع بين الوصفين بل الحسن حاصل لا محاله تبعاً للصحة وشرح هذا وبيانه أن ههنا صفات للرواة يقتضي قبول الرواية ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض كالتقيظ والحفظ والإتقان مثلاً ووجود الدرجة الدنيا كالصدق منه وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق فيصح أن يقال في هذا إنه حسن باعتبار وجود صفه الدنيا وهي أصدق مثلاً صحيح باعتبار الصفه العليا وهي الحفظ والإتقان قال وعلى هذا كل صحيح حسن لا ينعكس أي وليس كل حسن صحيحاً ويتأيد الشق الأول بقولهم هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة كما هو موجود في كلام المتقدمين وسبقه ابن المواق فقال لم يخص الترمذي يعني في تعريفه السابق الحسن بصفه تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحاً حتى تكون رواته غير مهتمين بل ثقات .

قال فظهر من هذا إن الحسن عنده صفه لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيها الصحيح فكل صحيح عنده حسن ولا ينعكس ويشهد لهذا أنه لا يكاد يقول في حديث يصححه إلا حسن صحيح (و) لكن قد أوردوا أي ابن سيد الناس ومن وافقه على ذلك كما أشير إليه أول القسم ما صح من أحاديث (أفراد) أي ليس لها إلا إسناد واحد لعدم اشتراط التعدد في الصحيح حديثاً اشتربنا كالترمذي في الحسن غير ما إسناد أي غير إسناد